البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات والتقليل من التبعية البترولية في الجزائر.

إلياس حناش
جامعة جيجل
azzeddine18038@gmail.com

عز الدين بوحبل
جامعة جيجل
ilyashannache@yahoo.fr

الملخص:

يساهم قطاع المحروقات في الجزائر بحوالي 97 % في الصادرات الوطنية مما يهدد مستقبل التنمية بها، خاصة مع إمكانية نضوب مادة النفط في المستقبل القريب، وغياب استراتيجية تنموية واضحة المعالم واعتبار الازدهار المالي الناتج عن قطاع المحروقات مظهرا للتنمية.

لدى كان لابد للجزائر أن تغير نظرتها التصديرية بتطوير صادراتها خارج المحروقات نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها، إلا إنه ورغم الجهود المبذولة وخاصة مع برامج الانعاش الاقتصادي بقي هيكل الصادرات خاضعا لسيطرة قطاع المحروقات وظلت الصادرات خارجه ضعيفة وغير متنوعة، مما يستدعي تضافر الجهود لتطبيق استراتيجية تنموية ناجحة ترتكز على بناء جهاز إنتاجي قوي والاستثمار في قطاعات واعدة، وذلك بالتوجه نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة، دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تشجيع وتطوير القطاع السياحي و تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري، الصادرات خارج المحروقات، الطاقات المتجددة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السياحة، الاستثمار الأجنبي المباشر.

Abstract:

Hydrocarbon sector contributes about 97% of the total national exports, which threatens the future of development in light of the possibility of depletion of oil substance in the near future, in addition to the absence of a clear development strategy and considering the financial prosperity resulting from the hydrocarbon sector manifestation of the development.

For it was on Algeria to change its view of export to developing exports outside hydrocarbons because of the possibilities that are available to them, however, and despite efforts, especially with the economic recovery programs of the structure of exports remained under the control of the hydrocarbon sector remained exports outside the weak and non-diversified, which calls for concerted efforts to implement the strategy successful development is based on building a strong and productive investment in promising sectors, so as to go towards investment in renewable energies, support and development of small and medium enterprises, and encourage the development of the tourism sector and encourage foreign direct investment outside the hydrocarbon sector.

Key words: Algerian economy, exports out of hydrocarbons, renewable energy, small and medium enterprises, tourism, foreign direct investment.

مقدمة

منذ الاستقلال إلى يومنا هذا والاقتصاد الجزائري يعاني من الأحادية في التصدير، حيث يستحوذ فيه قطاع المحروقات على حوالي 97 % من إجمالي الصادرات الوطنية، مما يجعله رهينا لتقلبات أسعارها. ونظرا لكون سلعة النفط هي سلعة ناضبة وغير متجددة وجب على الجزائر التفكير وبجدية في مرحلة ما بعد البترول وإعادة النظر في تركيبة صادراتها ومحاولة تنويعها وذلك بانتهاج استراتيجيات بديلة.

مع بداية الألفية الجديدة اعتمدت الجزائر جملة من السياسات والإجراءات، وخاصة إقرار برامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2001 – 2014، لكن ما هو ملاحظ هو أن هذه التجربة تبقى محدودة نظرا لكون المداخيل الوطنية لازالت رهينة للتغيرات في أسعار البترول، مما يتطلب البحث في بناء استراتيجية مستقبلية قائمة على ديناميكية النشاط الإنتاجي، والاستثمار في قطاعات واعدة.

- **الإشكالية:**

بناءً على ما سبق يمكن طرح **التساؤل** التالي:

ما هي البدائل المستقبلية لدعم وتنويع الصادرات خارج المحروقات والتقليل من التبعية البترولية في الجزائر؟

- **هدف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى محاولة إعطاء نظرة حول واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، مع ابراز التوجهات المستقبلية لكيفية دعمها وتطويرها.
- **خطة الدراسة:**

وللإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضية أو نفيها تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

أولا: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2012)

ثانيا: معوقات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

ثالثا: أهم البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

أولا: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2012):

يوضح الجدول الموالي تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2012):

جدول رقم (01): تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2012)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	صادرات قطاع المحروقات		الصادرات خارج قطاع المحروقات		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2000	*21419*	97.22	612	2.77	22031	*100*
2001	*18484*	96.61	648	3.39	19132	*100*
2002	*18091*	96.10	734	3.90	18825	*100*
2003	*23939*	97.27	673	2.73	24612	*100*
2004	*31302*	97.57	781	2.43	32083	*100*
2005	*45094*	98.03	907	1.97	46001	*100*
2006	*45094*	97.83	1184	2.17	54613	*100*
2007	*58831*	97.79	1332	1332	60163	*100*
2008	*77361*	97.56	1937	2.44	79298	*100*
2009	*44128*	97.64	1066	2.36	45194	*100*
2010	*55527*	97.33	1526	2.67	57053	*100*
2011	*71429*	*97,19*	*2060*	*2,81*	*73. 489*	*100*
2012	*71801*	*97,04*	*2180*	*2,96*	*73.981*	*100*

Source: *statistique du commerce extérieur, direction général des douanes période entre 2000-2012: www.douane.gov.dz.*

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن الصادرات الجزائرية تسيطر عليها وبنسبة كبيرة الصادرات النفطية، والتي وصلت إلى حدود97 % وتبقى الصادرات خارج المحروقات تساهم بنسبة ضئيلة. حيث سجلت صادرات المحروقات أعلى قيمة لها سنة 2008 بـ 77361 مليون دولار، ويرجع ذلك إلى الأرقام التاريخية التي وصلت إليها أسعار البترول في الأسواق العالمية، ثم سجلت هذه الصادرات انخفاضا سنة 2009، وقدرت بـ 44128 مليار دولار، نتيجة الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من كساد أثر على الصادرات، وعاودت في الارتفاع ابتداء من سنة 2010 بسبب التعافي الذي شهده الاقتصادي العالمي.

بينما تبقى الصادرات خارج المحروقات تساهم بنسبة ضئيلة جدا في الصادرات الوطنية حيث تراوحت بين 2.20 % و3.8 %. وذلك رغم جهود الدولة في تنمية وتنويع الصادرات إضافة إلى سياسة برامج الإنعاش الاقتصادي، ودعم النمو والممتدة من 1999-2014.

ويرجع ذلك إلى ضعف تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية بسبب ضعف الإنتاج وعدم توافقه مع المقاييس العالمية، إضافة إلى القيود التجارية على المنتجات الوطنية من قبل بعض الدول على غرار دول الاتحاد الأوربي.

ويمكن أن ينجر عن التبعية لقطاع المحروقات **المخاطر** التالية:

- خطر زوال الشركة الوطنية نتيجة عدم مقدرتها على منافسة الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات، لاسيما في الجانب التقني، ذلك أنه رغم توفر الشركة الوطنية على تكنولوجيا نسبية، إلا أنها لا يمكنها مواكبة التكنولوجية الجد متطورة لد ى الشركة الأجنبية.

- خطر تزايد التبعية التكنولوجية للطرف الأجنبي، خاصة مع التطور التقني الذي عرفه قطاع المحروقات في السوق الدولية، ومع وجود هذا الخطر تفقد الدولة استقلالية قرارها الاقتصادي في قطاع يعد استراتيجي بكافة المقاييس.

- خطر تشجيع الاستغلال المكثف للمحروقات على حساب الاستغلال العقلاني لها: إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بصفة مطلقة سوف يؤدي إلى كثرة الاستغلال المكثف للمحروقات خاصة في ظل غياب بدائل جديدة تحل محل قطاع المحروقات، وهذا ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى نضوب هذه المادة الغير متجددة.

- خطر اعتبار الازدهار المالي الناتج عن قطاع المحروقات مظهرا للتنمية.

ثانيا: معوقات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

توجد جملة من المشاكل والعراقيل التي تعترض التوسع في العملية التصديرية نذكر منها[1]:

- غياب منهج محدد وواضح المعالم يهدف إلى ترقية الصادرات؛
- التطبيق العشوائي وغير المنتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، وغياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف؛
- عدم وجود نظام للمعلومات يمد بكافة البيانات والإحصائيات التي تربط بين العملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق؛
- غياب التحفيز المادي والمعنوي في المؤسسة، مما يحد من محاولات الابتكار والإبداع لدى العمال. وبالتالي عدم القدرة على مواكبة التطورات الحاصلة على مستوى جودة المنتجات ومتطلبات السوق؛
- ضعف القطاع الصناعي الجزائري، والذي يعود إلى قدم آلات الإنتاج وعدم مقدرتها على مواجهة المستجدات التكنولوجية وشروط المنظمة العالمية للتجارة؛

- انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي، حيث كان هناك غياب تام لكل قنوات التوزيع خاصة تلك التي ترتكز على جانب التصدير، كذلك غياب العديد من صفقات التصدير المتعلقة بخدمات ما بعد البيع؛
- غياب ثقافة تصديرية لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، حيث يميلون للاستيراد بالنظر للربح السريع المتعلق به، وكذا لتجنب المخاطر الناجمة عن التصدير؛
- القدرة التنافسية المحدودة لدى المصدرين الجزائريين نتيجة لقلة خبرتهم، الأمر الذي يعجل بانسحابهم من السوق العالمي وعدم قدرتهم على المنافسة؛
- عدم الوضوح في صلاحيات الهيئات المعنية بترقية الصادرات، والتداخل في المهام، وهو ما نتج عنه تضارب في الأرقام المصرح بها حول وضعية القطاع التصديري، وبالتالي صعوبة تحليل الواقع وإيجاد الحلول اللازمة؛
- التواجد التجاري غير المنظم في الأسواق الخارجية لم يعمل على ترقية الصادرات غير النفطية، مما تسبب في نقص اهتمام المؤسسات بالعملية التصديرية وبالتالي ضياع فرصة استغلال الأسواق الخارجية؛
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات؛ و
- ارتفاع تكاليف النقل الدولي، وعجز الإعانات المخصصة لهذا المشكل، مما يتسبب في ارتفاع تكلفة المنتج في السوق العالمي وهو ما يؤثر على تنافسيته.

ثالثا: أهم البدائل المستقبلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:

رغم الصعوبات التي تواجه الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات إلا أن الدفع بها يبقى أمرا قابلا للتجسيد لما تتمتع به الجزائر من إمكانيات وفرص هائلة في باقي القطاعات الإنتاجية، مع وعي السلطات الجزائرية بأنها مطالبة بالبحث بترقية هذه الصادرات خاصة مع التوجه المتنامي نحو مبادئ التنمية المستدامة والطاقات المتجددة والنظيفة.

1. الاستثمار في الطاقات المتجددة:

الطاقات المتجددة هي تلك المصادر الطبيعية غير الناضبة والمتوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة، إلا أنها متجددة، وهي نظيفة لا ينتج عن استخدامها تلوث بيئي[2].

وتتمتع الجزائر بإمكانيات هائلة للطاقات المتجددة تؤهلها لأن تكون من الدول المصدرة للطاقة النظيفة وعليها تطوير مصادرها وهي[3]:

1.1. الطاقة الشمسية: بما أن الجزائر تتوفر على إمكانيات هائلة من الطاقات المتجددة وبالخصوص الطاقة الشمسية لمساحتها الشاسعة من جهة ولموقعها الجغرافي من جهة أخرى، فهي من أغنى الحقول الشمسية في العالم وتنتج إشعاعا سنويا يتجاوز 3000 كيلو واط في الساعة للمتر المربع الواحد ما يسمح بتغطية 60 مرة احتياجات أوربا الغربية وأربع مرات الاستهلاك العالمي وتغطية 5000 مرة الاستهلاك الوطني من الكهرباء.

2.1. طاقة الرياح: تتوفر الجزائر فيها على إمكانيات معتبرة ما يوفر إمكانية توليد طاقة سنوية تقدر ب: 673 مليون واط ساعي، وطاقة حرارية جوفية إذ أنها تتوفر على أكثر من 200 مصدر حراري تتمركز في الشمال الشرقي والشمال الغربي للوطن،

3.1. الطاقة المائية: تقدر كميات التساقط السنوية بنحو 65 مليار م3 والمستعمل منها هو 25 مليار م3 فقط، ناهيك عن الثروة الجوفية.

ووعيا من الجزائر بهذه التحديات الطاقوية والبيئية المرتبطة بتنويع المزيج الطاقوي، التزمت مباشرة ببرنامج واعد لتطوير الطاقات المتجددة عبر تخصيص ما قيمته 180 مليار دولار لتطوير الطاقة المتجددة.[4] وتملك وزارة الطاقة برنامجا هاما لتطوير الطاقات المتجددة لاسيما في المناطق المعزولة في الجنوب والهضاب العليا مؤكدة أن الهدف يتمثل في تشجيع استعمال الطاقات النظيفة حتى وإن كانت جد مكلفة بالمقارنة مع الطاقات الكلاسيكية.

وتمت المصادقة على البرنامج الوطني للطاقات المتجددة من طرف مجلس الوزراء يوم 03-02-2011 والممتد إلى غاية سنة 2030، وهو برنامج لترقية الطاقات المتجددة مخصص معظمها لإنتاج الكهرباء، إذ تمثل الطاقة الشمسية المحور الرئيسي للبرنامج الوطني للطاقات الجديدة والمتجددة. ويرمي هذا البرنامج إلى رفع إنتاج الكهرباء انطلاقا من هذه الطاقات تدريجيا في ظرف 20 سنة إلى 40 بالمائة من الإنتاج العالمي للكهرباء، كما يهدف كذلك إلى إنشاء قدرة إنتاج ذات طابع متجدد تقارب 22.000 ميغاواط في آفاق 2030 أي ضعف الطاقة الحالية المُولدة من الغاز، منها 12.000 ميغاواط موجهة لتلبية الطلب الوطني على الكهرباء، لاسيما أن الطلب على الكهرباء يشهد تناميا محسوسا قد يبلغ ثلاثة أضعافه إلى غاية سنة 2030 في الجزائر التي عليها التوجه نحو الطاقات المتجددة لتنويع مصادرها الطاقوية. و10.000 ميغاواط موجهة للتصدير "إذا ما أتاحت الظروف لذلك والجدول المولي يوضح ذلك:[5]

جدول رقم (02): مراحل برنامج الطاقة المتجددة

السنة	2013	2015	2020	2030
قدرة الطاقة المتحملة تركيبها	MW110	MW 650	2600MW مخصصة للسوق الوطني ما يقارب MW2000 مخصصة للتصدير	12000 MW موجهة للسوق الوطني و 11000 مخصصة للتصدير

المصدر: سليمة طبايبية، وردة سعيدي، تجربة الجزائر في تنمية الصادرات بين ضرورة التنويع وإشكالية التبعية للمحروقات (الواقع الحالي والتطلعات المستقبلية)، الملتقى الدولي الرابع حول: رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري على ضوء خمسين سنة من التنمية يومي: 04،05 مارس 2014، جامعة بشار، الجزائر، ص 13

ويتم في إطار هذا البرنامج تطوير إنتاج الكهرباء باستعمال الطاقات المتجددة على ثلاث مراحل متتابعة، فالمرحلة الأولى 2011-2013 هي مرحلة تجريبية أولى تضم 10 مشاريع حيث ستكرس سنوات 2011 و2012

و2013 كلية للتحكم في المعارف، أما المرحلة الثانية سنة 2014 والمرحلة الثالثة سنة 2015 فستشهدان إطلاق عدد معتبر من الاستثمارات اللازمة بهدف بلوغ مستوى إنتاج قدره 22000 ميجاواط من الكهرباء باستعمال الطاقات المتجددة في حدود سنة 2030.

2. دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد اهتمت الجزائر بهذا النوع من المؤسسات من خلال مختلف التحفيزات والتشريعات التي جاءت في هذا الجانب،

وكغيرها من الدول أدركت أهمية هذا القطاع باعتباره بديل ومؤثر رئيسي في البيئة الاقتصادية من خلال خلق الثروة خارج قطاع المحروقات، وإحداث مناصب عمل دائمة. وفي ظل ما يشهده الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة من تحولات وتطورات ناجمة عن اتجاهه نحو اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي والانضمام المرتقب الى منظمة التجارة العالمية، وكذا اتساع نفوذ الشركات متعددة الجنسيات وقيام التحالفات الاستراتيجية، كل هذه التحولات الاقتصادية زادت من حدة المنافسة وجعلت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في وضع صعب في مواجهة المنافسة الشديدة من قبل مؤسسات الدول المتقدمة، مما دفع بالجزائر إلى اتخاذ إجراءات لتأهيل اقتصادها وترقية مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة ورفع العراقيل عنها، وكذا تحسين أدائها وتعزيز تنافسيتها وضمان استمراريتها في ظل اقتصاد تنافسي لا يكون فيه البقاء إلا للأقوى.

1.2. تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يوضح الجدول التالي نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2007/ 2012):

جدول رقم (03): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2007- 2012)

م ص و م	2007	2008	2009	2010	2011	السداسي الأول 2012
المؤسسة الخاصة	293946	392013	455398	618515	658737	686825
المؤسسة العامة	666	626	591	557	572	561
المجموع	294612	392639	455989	619072	659309	687386

المصدر: *وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات، نشرية المعلومات الاقتصادية 2012*
www.mdipi.gov.dz

يتضح من خلال الجدول أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور مستمر من سنة الى أخرى، كما يتضح هيمنة القطاع الخاص على نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فهي تشكل ما نسبته 99.91 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين لا تتجاوز نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية 0.1 % بعدد إجمالي لا يتجاوز 561 مؤسسة، ويرجع ذلك الى انتهاج سياسة خوصصة المؤسسات العمومية، وتشجيع انشاء المؤسسات الخاصة في معظم الحالات.

2.2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل للفترة (2007- 2012):

الجدول الموالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل في لفترة (2007-2012):

جدول رقم (04): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل للفترة (2007- 2012):

الوحدة: عامل

القطاع	2007	2008	2009	2010	2011	السداسي الأول لـ 2012
الخاص	771037	811898	908046	1577030	1676111	1728046
العام	57146	53169	51635	48656	48086	48415
المجموع	1355399	1540209	1546584	1625686	1724197	1776461

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات، نشرية المعلومات الاقتصادية 2012 www.mdipi.gov.dz

من خلال الجدول يلاحظ تطور حجم التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغ 1355399 عامل سنة 2007 أين كان عدد هذه المؤسسات 294612 مؤسسة. ليصل إلى 1776641 عامل بعدد مؤسسات يقدر ب 687386 خلال السداسي الأول لسنة 2012، أي ما يعادل زيادة بنسبة 31.08 %. كما نلاحظ أن نسبة تطور مناصب الشغل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدر ب 5.11 % في سنة 2010 عن السنة السابقة، وتحقق هذا التطور عن طريق المؤسسات الخاصة بنسبة 5.5 %، في حين تراجعت مناصب الشغل في المؤسسات العمومية بحوالي 0.6 % نتيجة تراجع عددها.

بينما قدرت نسبة التطور في سنة 2011 بحوالي 3%، تحققت أساسا عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بحوالي 3 %، في حين ساهمت المؤسسات العمومية بحوالي 0.6 % من إجمالي التشغيل.

3.2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات للفترة (2007-2011)

يبين الجدول الموالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات للفترة (2007- 2011):

جدول رقم(05): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2007- 2011).

الوحدة: مليار دينار

البيان	2007		2008		2009		2010		2011	
قطاع عام	20.44	704.05	1	760.92	16.41	816.80	15.02	827.53	15.23	923.34

						7.55			
قطاع خاص	2740.06	79.56	3574.07	82.45	4162.02	83.59	4681.68	84.98	5137.46	84.71
الاجمالي	3444.11	100	4334.99	100	4978.82	100	5509.21	100	6060.8	100

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات، نشرية المعلومات الاقتصادية 2012 www.mdipi.gov.dz

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتبين المكانة التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، حيث استطاعت أن تساهم بقيمة 5137.46 مليار دينار سنة 2011 من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات وبنسبة 84.71 %، وهذا ما يعطي الإنطباع على توقعات مستقبلية جيدة مع إمكانية توسيع عدد الاستثمارات بتوفير الدعم اللازم والتمويل.

4.2. تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات

يبين الجدول التالي تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير النفطية في الفترة 2009- 2012:

جدول رقم (06): صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير النفطية خارج قطاع المحروقات في الفترة (2009- 2012).

الوحدة: مليون دولار

البيان	2009		2010		2011		2012	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
صادرات م ص م خارج المحروقات	805.45	75.56	1123	80	1892	88	1922	87.88

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات، نشرية المعلومات الاقتصادية 2012. www.mdipi.gov.dz

يتبين من خلال معطيات الجدول أعلاه أن صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أخذت في الارتفاع وبلغت قيمة 1922 مليون دولار سنة 2012 ما يؤكد على نجاعة التوجه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من الممكن جدا أن تكون أهم الخيارات لبعث وترقية صادرات الجزائر خارج المحروقات.

3. تشجيع وتطوير السياحة:

إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 تسعى الجزائر من خلاله إلى تثمين قدراتها السياحية المتنوعة وجعل قطاع السياحة يلعب الدور المنوط به في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، ولا يتأتى إلا من خلال الآثار الاقتصادية الإيجابية التي ينتجها القطاع على الاقتصاد الوطني.

يساهم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 في مسعى شامل ومنسجم في تنمية الإقليم الجزائري ويستهدف هذا الميثاق تسهيل بروز سياسة حقيقية للتنمية السياحية المستدامة، وترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات.[6]

ويشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، إذ يعلن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الأفاق على المدى المتوسط (2015)، والمدى الطويل (2025) في إطار التنمية المستدامة، وهو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية الذي يبرر الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي، العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، والدعم الإيكولوجي في أطر التنمية المستدامة على مستوى البلاد بالنسبة للعشرين سنة المقبلة.[7]

والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو حصيلة دراسة واسعة تمت مع المتعاملين الوطنيين والمحليين الخواص منهم والعموميين، طيلة الجلسات الجهوية والإثراء التي تم عقدها، حيث تكون التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من ستة كتب[8].

1.3. أهداف المخطط:

للمخطط التوجيهي للتنمية السياحية خمسة أهداف هي[9]:

- جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي.
- الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى (الصناعة، الصناعة التقليدية، الخدمات...).
- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة.
- تثمين التراث التاريخي الثقافي والشعائري.
- والتحسين الدائم لصورة الجزائر.

2.3. الأقطاب السياحية للمخطط:

تم من خلال هذا المخطط تقسيم الجزائر إلى 07 أقطاب سياحية، وهي[10]:

- القطب السياحي للامتياز شمال الشرق: عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس، تبسة.
- القطب السياحي للامتياز شمال وسط: الجزائر العاصمة، تيبازة، بومرداس، بليدة، عين الدفلى، الشلف، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية.

- القطب السياحي للامتياز شمال غرب: مستغانم، وهران، عين تيموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غيليزان.
- القطب السياحي للامتياز جنوب شرق: الواحات، غرداية، بسكرة، الواد، المنيعة...
- القطب السياحي للامتياز جنوب غرب: توات القرارة، طرق القصور، أدرار، تيميمون، بشار.
- القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير (الطاسيلي ناجر): إليزي، جانت...
- القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير: الهقار، تمنراست.

ولهذه الأقطاب السياحية السبعة خمسة **أهداف** رئيسية هي:[11]

- تسهيل التنافسية، الجاذبية واستمرارية الأقاليم.
- التطوير وفقا لميزاتهم: سياحة الحمامات البحرية، سياحة المدن والأعمال، السياحة الصحراوية والتجوال، السياحة العلاجية الصحية والرفاهية، الساحة الثقافية والتعبدية، السياحة النوعية.
- السماح بوصل جيد لمختلف المركبات السياحية وبتكامل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية على كامل تراب القطب.
- إشراك السكان المحليين.
- ضمان امتياز الصورة النوعية لوجهة الجزائر الجديدة.

3.3. المشاريع والفنادق والقرى السياحية المدرجة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025:

يقدر عدد المشاريع المدرجة ضمن هذا المخطط بنحو 80 مشروع موزعة على الأقطاب السياحية السبعة، استحوذ فيها القطب السياحي شمال وسط على أكبر عدد والذي قدر بنحو 32 مشروع، ثم القطب شمال شرق بحوالي 23 مشروع، ويليه شمال غرب ب 18 مشروع، أما جنوب غرب (الواحات) فقد تحصل على 04 مشاريع، ومشروعين هي حصة التوات والقرارة، والأهقار كان نصيبه مشروع واحد، أما الطاسيلي فلم يستفيد من أي مشروع، وما يلاحظ أن هذا المخطط قد أهمل وبدرجة كبيرة تنمية السياحة في الجنوب رغم ما يزخر به هذا الأخير من مؤهلات.

أما بالنسبة للفنادق والقرى السياحية فهي ملخصة في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (07): الفنادق التي شرع فيها والتي هي بصدد الإنطلاق.

الأقطاب	عدد الفنادق	عدد الأسرة
القطب السياحي شمال شرق	86	5965
القطب السياحي شمال وسط	49	9295
القطب السياحي شمال غرب	85	10146
القطب السياحي جنوب شرق الواحات	26	2092
القطب السياحي جنوب غرب توات	23	1513
القطب السياحي الجنوب الكبير تاسيلي	01	150

القطب السياحي الجنوب الكبير	04	225
المجمـــوع	274	29386

المصدر: عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر: 2009- 2010، ص، 132.

الجدول رقم (08): القرى السياحية

الأقطاب	المستثمر	اسم المشروع	عدد الأسرة
القطب السياحي شمال- شرق	الغرفة السياحية سعيدة	الشركة الاماراتية ELLC	2440
القطب السياحي شمال- شرق	الغرفة السياحية سيدي سالم	الشركة السعودية سيدار	4938
القطب السياحي شمال - وسط	أقربون – بجاية-	سيفيتال	1282
القطب السياحي شمال - وسط	الغرفة السياحية صيران بومرداس	الشركة الاماراتيةELLC	2697
القطب السياحي شمال - وسط	الغرفة السياحية medesia بومرداس	الشركة الأمريكية الجزائرية التونسية – سياح-	17510
القطب السياحي شمال - وسط	الغرفة السياحية عين طاية الجزائر	الشركة الإماراتية ELLC والمجموعة الكويتية	5985
القطب السياحي شمال - وسط	الغرفة السياحية سوريتي الجزائر	المجموعة الإماراتية EMIRAL	2004
القطب السياحي شمال - وسط	الغرفة السياحية الساحل الجزائر	شركة التنمية الفندقية الجزائر	460
القطب السياحي شمال - وسط	الغرفة السياحية سيدي فرج الجزائر	الشركة الاماراتية القدرة	360
القطب السياحي شمال - وسط	الغرفة السياحية زرالدة الجزائر	الشركة السعودية سيدار	6885
القطب السياحي شمال - وسط	الغرفة السياحية العقيد عباس تيبازة	الشركة الاماراتية أعمار	1240
القطب السياحي شمال - وسط	الغرفة السياحية واد بلاح سيزري تيبازة	مجموعة سيفيتال	1426
القطب السياحي شمال - غرب	الحلم السياحي وهران	مراغ وهران	5900
القطب السياحي شمال - غرب	هيليوس كريستيل وهران	اقامة هيليو فرنسا	220
القطب السياحي شمال - غرب	سوسكاردا تلمسان	الشركة الاماراتيةELLC	732
القطب السياحي جنوب- غرب	قصر ماسين تيميمون أدرار	مجموعة الجنوبSID	92

القطب السياحي شمال- وسط	حديقة ديتا – الجزائر-	المجموعة الإماراتية EMIRAL	1000
المجموع			55166

المصدر: عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر: 2009-2010، ص 133.

وعليه يمكن للقطاع السياحي في الجزائر ان يكون أحد البدائل المكملة للقطاعات الأخرى وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي.

4. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:

سعت الجزائر عبر سياسة موجهة على تشجيع زيادة معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لأن ذلك من شأنه أن يشجع على نقل الخبرة الأجنبية والتكنولوجيا التي تعتبر أحد العوامل الهامة في رفع تنافسية المنتجات الوطنية وزيادة إمكانية تصديرها، ويتم ذلك من خلال توفير المناخ المناسب للمستثمرين الأجانب ومنحهم الحوافز المالية والضريبية الملائمة، وقد أفضت هذه الجهود إلى زيادة معتبرة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية[12].

1.4. مشاريع الاستثمار المحلية والأجنبية المباشرة المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2002- 2011)

يوضح الجدول الموالي مشاريع الاستثمار المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2002-20011):

جدول رقم (09): مشاريع الاستثمار المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2002-20011)

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة (%)	المبلغ (مليون دولار)	النسبة (%)
الاستثمارات المحلية	46832	99.05	4414144	67.10
الشراكة	209	0.44	851473	12.74
مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي	242	0.51	1312905	19.96
مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر	451	0.95	2164378	32.90
المجموع العام	47284	100	6578522	100

Source : Agence Nationale de Développement investissement (ANDI) 2012: www.andi.dz.

من خلال الجدول أعلاه وفيما يخص مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر ومقارنتها بالاستثمارات المحلية، والمصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة 2002-2011، فقدرت بحوالي 451 مشروع استثماري، أي ما يمثل نسبة 0.95% من الاستثمارات الإجمالية في الجزائر.

وتم التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أن قيمة 451 مشروع استثماري أجنبي قدرت ب 2164378 مليون دينار جزائري (منها 209 مشروع شراكة بقيمة 851473 مليون دج، و242 مشروع أجنبي مباشر مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي بقيمة 1312905 مليون دج) من أصل 6578522 مليون دج، والذي يمثل قيمة الاستثمارات الإجمالية في الجزائر خلال نفس الفترة. وبالتالي تمثل قيمة هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نسبة 32.90 من القيمة الإجمالية للاستثمارات الوطنية. مع الإشارة أن هذه النسبة قدرت في الفترة (2002-2009) ب 25.18 **%** حيث كانت الاستثمارات الأجنبية تمثل 694 مشروع استثماري بقيمة 1688985 مليون دينار جزائري من أصل 71185 مشروع استثماري وطني بقيمة 6706875 مليون دينار جزائري.

2.4. توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات في الجزائر في الفترة (2002-2011)

سيتم الإشارة إلى أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (10): التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المصرح بها خارج قطاع المحروقات في الفترة (2002-20011).

القطاع	عدد المشاريع	النسبة (%)	القيمة (مليون دينار)	النسبة (%)
الفلاحة	08	1.77	6533	0.30
البناء والأشغال العمومية	70	15.52	41981	1.94
الصناعة	257	56.98	949710	43.88
الصحة	3	0.67	8589	0.40
النقل	16	3.55	9351	0.43
السياحة	11	2.44	481321	22.24
الخدمات	85	18.85	578393	26.72
الاتصالات	01	0.22	88 500	4.09
المجموع	451	100	2 164 378	100

Source : *Agence Nationale de Développement investissement (ANDI), 2012: www.andi.dz.*

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر قد توزعت على عدة قطاعات من الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2002-20011، حيث احتلت كل من قطاعات الصناعة والخدمات، البناء والأشغال العمومية الصدارة من حيث عدد المشاريع المسجلة والمبالغ المقدرة، وبلغت نسبها 56.98%، 18.85%، 15.52% على التوالي، و بمبالغ 949710 مليون دج بالنسبة لقطاع الصناعة، و578393 مليون دج لقطاع الخدمات، و41981 مليون دج للبناء والأشغال العمومية، ويرجع السبب في دلك إلى ارتفاع مردودية هده القطاعات بالنسبة للشركات الأجنبية.

ولم تحظى قطاعات الزراعة والنقل والسياحة بالنصيب المرغوب من هذه الاستثمارات الأجنبية رغم أهميتها، فلم يسجل قطاع الزراعة إلا نسبة 1.77% من إجمالي المشاريع، ولم يستقطب قطاع النقل سوى 3.55% من هذه المشاريع، وهو ما يقدر بقيمة 12531 مليون دج. بينما قدرت حصة قطاع الصحة من جمالي المشاريع بـ 0.67%، وهي نسبة ضعيفة وتتمثل خاصة في الصناعة الصيدلانية للدار العربية الأردنية، وبلغت حصة قطاع الاتصالات 0.22% وهي ضعيفة مقارنة بالفرص الكبيرة المتاحة والمكانة التي كان يحتلها القطاع قبل سنة 2005، ويعتبر ذو أهمية كبيرة في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تتركز في قطاع المحروقات وهذا نظرا للمكانة التي يحظى بها في الاقتصاد الوطني.

ويمكن القول أن مستوى جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات يبقى بعيدا عن الطموح ومازال يحتاج إلى التحسين أكثر، خاصة وأن الجزائر تتمتع بالكثير من الإمكانيات البشرية والمادية وينقصها فقط بذل المزيد من الجهود و استغلال تلك الإمكانيات في سبيل النهوض بالتنمية فيها و فسح المجال أكثر لمساهمة القطاع الخاص بما فيه المستثمرين الأجانب، خاصة وأن هناك بعض من الدول النامية تتشابه ظروفها و إمكانياتها إلى حد بعيد مع الجزائر إلا أنها نجحت في التحرير الاقتصادي واستقطاب حجم كبير من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه.

خلاصة:

يبقى الاقتصاد الجزائري يعاني من الأحادية في التصدير مما يجعله عرضة لأي اختلالات هيكلية مسببة أزمات اقتصادية. وعمدت الجزائر إلى تبني استراتيجية وطنية لتنمية الصادرات خارج المحروقات والرفع من تنافسيتها خاصة مع برامج الانعاش الاقتصادي، إلا أنها تبقى ضعيفة بالنظر لنقص التجاوب معها من قبل المؤسسات الوطنية وضعف الإطار المؤسساتي المنظم لها. وعليه بقيت الصادرات النفطية تستحوذ على إجمالي الصادرات الجزائرية.

ومن أجل تحرير اقتصاد الوطني من التبعية المستمرة والمتزايدة لقطاع المحروقات وجب على الدولة الجزائرية القيام بما يلي:

- تشخيص الأسباب الحقيقية الكامنة وراء فشل الصادرات خارج المحروقات والعمل على إيجاد حلول جذرية لمعالجة الاختلالات الحاصلة وفقا لرؤية عميقة وواضحة، مع الاستفادة من الإخفاقات التي اعترضت مسيرة الجزائر في تنمية صادراتها.
- الدفع باستراتيجية وطنية لإحلال الواردات خاصة في قطاعي الزراعة والصناعة.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم اللازم لها، حيث بينت النتائج أن صادرات هذه المؤسسات في تزايد من سنة لأخرى.
- الاستثمار في الطاقات المتجددة باعتباره أحد البدائل التنموية نظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر في هذا المجال.
- منح الأولوية للمنتجات التصديرية ذات الميزة التنافسية المرتفعة في مختلف البرامج التنموي؛
- تفعيل دور السياحة في إطار توافر الإمكانات المؤهلة.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيها إلى الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة.
- الانضمام إلى أكبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية للاستفادة من المزايا التي تقدمها.

الاحالات والمراجع:

1. خالد بن جلول، **أثر ترقية الصادرات خارج على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص: 121- 123.
2. هاني عبيد، الإنسان والبيئة، **منظومات الطاقة والبيئة والسكان**، **دار** الشروق، عمان، 2000، ص205.
3. حدة فروحات، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير-**، مجلة الباحث، العدد 11، 2012 جامعة ورقلة، ص153
4. سليمة طبابيبة، وردة سعيدي، **تجربة الجزائر في تنمية الصادرات بين ضرورة التنويع وإشكالية التبعية للمحروقات (الواقع الحالي والتطلعات المستقبلية)**، الملتقى الدولي الرابع حول: رؤية مستقبلية للإقتصاد الجزائري على ضوء خمسين سنة من التنمية يومي: 05/04 مارس 2014، جامعة بشار، الجزائر، ص 13
5. تفاصيل البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة: http://echo.hmsalgeria.net/article473.html
6. عيسى مرازقة، محمد الشريف شخشاخ، مداخلة بعنوان التنمية السياحية المستدامة في الجزائر دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة بسكرة، الجزائر: 9،10 مارس 2010، ص 11.
7. عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية قطاع السياحة المستدامة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر: 2010، ص 127.
8. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية " 2025"، كتاب 2: المخطط الاستراتيجي: الحركات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، الجزائر: جانفي 2008، ص ص 3، 4.
9. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "2025"، كتاب 1: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، الجزائر: جانفي 2008، ص ص 22، 23.
10. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (أفاق 2025) SDAT، الكتاب3: الأقطاب السياحية السبعة للامتياز(POT)، الجزائر: جانفي 2008، ص 6.

11. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية " 2025"، كتاب 2، الجزائر: جانفي 2008، ص45
12. علي لزعر، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو متوسطية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، 2009، جامعة بسكرة، ص 48.

Sites Web:

www.andi.dz.

www.mdipi.gov.dz.